

علاقة مصدر الضبط بالقدرة على إتخاذ القرار « دراسة عبر ثقافية »

دكتور عبد الرحمن سيد سليمان
قسم الصحة النفسية
كلية التربية - جامعة قطر

دكتورة سميحة كرم توفيق
قسم الإقتصاد المنزلي
كلية التربية - جامعة قطر

ملخص البحث :

يهدف هذا البحث إلى تعرّف الفروق في كل من مصدر الضبط (داخلي - خارجي) والقدرة على إتخاذ القرار لدى عينة من طلبة الجامعة (ذكور + إناث) من ثلاث ثقافات مختلفة : قطر - مصر - استراليا . وقد تكونت عينة الدراسة من (٣٠٠) طالب وطالبة بالفرقة الثانية بالمرحلة الجامعية تراوحت أعمارهم بين (١٩ - ٢٢ سنة) بمتوسط عمري قدره (٢٠, ٩٨) ، وانحراف معياري $\pm (٢, ٩٧)$.

وقد استخدم الباحثان الآداتين التاليتين :

١ - مقياس مصدر الضبط الداخلي - الخارجي لـ " روتر " ، إعداد علاء الدين كفاقي ، ١٩٨٢ .

٢ - إختبار القدرة على إتخاذ القرار لطلبة المرحلتين الثانوية والجامعية (مواقف من الحياة) ، إعداد فاطمة محمد حسين ، ١٩٨٩ .

وقد بينت النتائج وجود إرتباط موجب بين القدرة على إتخاذ القرار ومصدر الضبط، وكذلك عدم وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في القدرة على إتخاذ القرار ومصدر

على اتخاذ القرار، هذا بالإضافة إلى وجود فروق بين الذكور في القدرة على اتخاذ القرار في العينات الثلاث ما عدا بين عيتي قطر وأستراليا ، كذلك وجدت فروق بين الذكور في مصدر الضبط بين العينات الثلاث ما عدا بين عيتي قطر ومصر ، أما عن الإناث فقد وجدت فروق بين العينات الثلاث في كل من القدرة على إتخاذ القرار ومصدر الضبط ما عدا بين عيتي قطر ومصر .

مقدمة :

يُعد مصدر الضبط Locus of Control من سمات الشخصية التي حظيت باهتمام الباحثين والدارسين في مجالي علم النفس الاجتماعي والشخصية ولاسيما في الآونة الأخيرة، إذ تبين ما لهذه السمة من قدرة على التنبؤ بدوافع الفرد وآرائه وسلوكه في مواقف الحياة المتباينة ، التجريبية منها والاجتماعية . كما أنها أحد الجوانب المهمة في تنظيم التوقعات الإنسانية وتحديد مصادرها ، فضلاً عن كونها أحد المكونات البارزة في تحديد العلاقات الارتباطية بين سلوك الفرد وما يرتبط به من نتائج تساعد على أن ينظر إلى إنجازاته وأعماله وإلى نجاحه أو فشله على ضوء قدراته وما يستطيع القيام به من مجهودات مبذولة، ومثابرة في تحقيق أهدافه وما يرجوه من نتائج لسلوكه وما يتخذه من قرارات حيال هذا السلوك (عبد الفتاح دويدار ، ١٩٩١ : ٤٩).

ويقوم كل منا بإتخاذ العديد من القرارات في حياته اليومية ، وفي حين تكون بعض هذه القرارات من النوع الروتيني الذي لا يتطلب إلا القليل من الجهد مثل الذهاب إلى العمل ، أو تناول الطعام ، أو الاستماع إلى الراديو ؛ فقد يكون بعضها الآخر مهماً مثل إختيار مجال التخصص في الدراسة ، أو التخلي عن الحياة الجامعية ، أو تغيير مجال العمل ، أو الإقدام على الزواج ، أو الهجرة للعمل بالخارج ، فهذا النوع الأخير من القرارات يتطلب الكثير من الجهد حتى يمكن الوصول إلى القرار السليم ، كذلك تتعين الإشارة إلى أن صنع القرار لا يعني إتخاذ القرار فحسب ، وإنما هو عملية معقدة للغاية تتدخل فيها عوامل متعددة ، كما أنها تمر بعدة مراحل تتمثل في الإعداد والتحضير والتكوين ، ويمثل إتخاذ القرار المرحلة الحاسمة النهائية للقرار .

ومن المنطقي أن تكون هناك علاقة بين مصدر الضبط والقدرة على إتخاذ القرار ، فالقرار يتأثر عادةً بمصدر الضبط ، ومصدر الضبط - بدوره - هو الذي سيحدد نوعية

القرار المتخذ . والبحث الحالي هو بحث مقارنة لمصدر الضبط في علاقته بالقدرة على اتخاذ القرار لدى عينات من طلبة وطالبات الجامعة في ثلاثة مجتمعات مختلفة هي المجتمع القطري والمجتمع المصري ومجتمع العرب المهاجرين المقيمين باستراليا ويتوقع الباحثان أن يتوصلا إلى نتائج جديدة في العلاقة بين متغيري الدراسة في ضوء اختلاف طبيعة العينة المستمدة من مجتمعات مختلفة على الرغم من وجود قاسم مشترك يجمع بينها هو أنهم جميعاً ينتمون إلى أصل عربي .

* مشكلة البحث :

يعتبر بعض شباب الجيل الحالي عن عجزهم عن التحكم في مجريات الأمور حولهم ومن ثم يصعب أخذ قرار في موقف أو مشكلة تتدخل فيها - كما يرون - ظروفاً يصعب التحكم فيها، وبذلك ينشأ أفراد يتأثرون بالمواقف ولا يؤثرون فيها ، ويتركون الظروف تقودهم ولا يقاومون ، أفراد من السهل أن يقعوا في مشكلات ويستسلمون لها . لذا كان من المهم أن نبحث في الأسباب الحقيقية وراء تلك الظاهرة ، فهل يرجع ذلك إلى خارجية المصدر ، أم يرجع إلى ضعف القدرة على اتخاذ القرار .

* أهداف البحث :

يهدف البحث الحالي إلى بحث ما يأتي :

- ١ - العلاقة بين مصدر الضبط والقدرة على اتخاذ القرار لدى عينات من طلاب وطالبات الجامعة بكل من قطر ومصر وأستراليا .
- ٢ - الفروق بين الذكور والإناث في القدرة على اتخاذ القرار ومصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث .
- ٣ - الفروق بين الذكور على اتخاذ القرار ومصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث .
- ٤ - الفروق بين الإناث في القدرة على اتخاذ القرار ومصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث .

* أهمية البحث :

يهتم المنحى عبر الثقافي Cross Cultural Approach - من بين ما يهتم - بملاحظة ودراسة نمط سلوكي معين أو ممارسة معينة لدى أشخاص في ثقافات مختلفة والمقارنة بينهم .

وتبدو أهمية الدراسات عبر الثقافية في قيمتها البالغة في التوصل إلى حقائق جديدة عن تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على خصائص الشخصية أو القدرات المعرفية والسمات الانفعالية . وفي ميسور الدراسات عبر الثقافية أن تؤيد لنا أو تدحض ما توصلت إليه دراسات أخرى على مجتمعات منفصلة من نتائج تتعلق باتجاهات عامة في الشخصية ، ثم أن الدراسات عبر الثقافية توسع من نطاق الملاحظات ، وبذلك تتيح التوصل إلى استنتاجات ما كان يمكن بلوغها بدراسة ثقافة واحدة أو مجتمع واحد .

وتبدو أهمية البحث الحالي في الطبيعة المختلفة لكل مجتمع من مجتمعات الدراسة والتي قد تؤثر على الأفراد بعامة وعلى تقديرهم لمصدر الضبط لديهم خاصة ، كما قد تؤدي أيضاً الظروف المختلفة لطبيعة الحياة والقيم والتقاليد وخطط التعليم وبرامجه في تلك المجتمعات إلى اختلاف القدرة على اتخاذ القرار .

ويتوقع الباحثان أن تكون هناك فروق في العلاقة التي تربط بين مصدر الضبط والقدرة على إتخاذ القرار عند عمل مقارنات بين عينات من طلبة وطالبات الجامعات في تلك المجتمعات الثلاثة .

ويسعى البحث الحالي إلى التأكيد على أهمية أن يكون مصدر الضبط داخلياً ، وأن يكون لدى الأفراد قدرة على إتخاذ القرار ، فأى مجتمع من مجتمعات الدراسة استطاعت عينته أن تحقق تفوقاً في هذا المجال :

* مصطلحات البحث :

١ - مصدر الضبط الداخلي - الخارجي : يُقصد بمصدر الضبط في البحث الحالي التكوين الفرضي الذي يُستخدم لوصف التوقعات المتعلقة بوقوع السلوكيات والتصرفات ، وهناك مصدران للضبط حسبها أشار " روتر " يشير الداخلي منها إلى الاعتقاد بأن الفرد يستطيع أن يتخذ قراراته وأن يوظف سلوكه لتحقيق هذا القرار معتمداً على

نفسه أساساً . ويشير الخارجي منها إلى الاعتقاد بأن القوة الحقيقية توجد خارج الفرد ولذلك فقرارات الفرد مرهونة بقوى أخرى غير الذات (صلاح أبو ناهية، ١٩٨٦).

٢ - القدرة على اتخاذ القرار : يُقصد بالقدرة على اتخاذ القرار في البحث الحالي قدرة الطالب أو الطالبة على تحديد موقفه من خلال اتخاذ قرار واحد من بين ثلاثة اختيارات متباينة ، وذلك في عدد من المواقف التي يحتمل أن تصادفه في الحياة اليومية العادية ، ويجد نفسه مضطراً لاتخاذ قرار ما في هذه المواقف . كما يكشف عنها المقياس المستخدم (فاطمة محمد حسين، ١٩٨٩).

* خطوات إجراء البحث :

- ١ - إعداد مقياس القدرة على إتخاذ القرار ومصدر الضبط (داخلي - خارجي) للتطبيق على عينة استراليا، وذلك بحساب معامل الثبات عن طريق إعادة الإختبار على عينة استطلاعية ، وكذلك حساب معاملات الإتساق الداخلي .
- ٢ - تطبيق مقياس القدرة على إتخاذ القرار على العينات الثلاث .
- ٣ - تطبيق مقياس مصدر الضبط (داخلي - خارجي) على العينات الثلاث .
- ٤ - إجراء التحليلات الإحصائية لاستخلاص النتائج .
- ٥ - مناقشة نتائج البحث وعرض التوصيات .

الإطار النظري للبحث

يعتبر مفهوم مصدر الضبط Locus of Control أحد المفاهيم الحديثة نسبياً ، لذلك تعددت الترجمات العربية للمصطلح الأجنبي مثل : مركز التحكم، مصدر التحكم، وجهة الضبط ، موضع الضبط ... الخ . وقد اشتق هذا المفهوم أصلاً من نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning التي صاغها في الخمسينات من هذا القرن العالم " جوليان روتر " Julian Rotter .

وتعتمد نظرية التعلم الاجتماعي عند " روتر " على عدة مفاهيم منها مفهوم الجهد الذي يبذله الفرد، والتوقعات المحتملة ، أي الاحتمالات التي يتوقعها الفرد نتيجة سلوك معين يصدر عنه في موقف معين والتفضيل لتعزيز معين إذا ما كانت إمكانيات الحدوث لكل

البدائل الأخرى متساوية ، ثم الموقف النفسي Psychological Situation وهو يتضمن البيئة الداخلية والخارجية التي تحفز الفرد في ضوء خبراته السابقة كي يتعلم كيفية تحقيق الإشباع في أنسب الظروف (فاروق عبد الفتاح ، ١٩٨١ : ٤١).

افترض " روتر " (١٩٨٦) أن الأفراد تنمو لديهم توقعات عامة تبعاً لمدى استطاعتهم التحكم في أحداث الحياة ، حيث يوجد أفراد يدركون أن أفعالهم وطريقة عملهم وخصائصهم الدائمة نسبياً تؤثر في شكل معيشتهم وطريقتهم ، فهم يعتقدون بأنهم يسيطرون على أقدارهم ويتحملون مسؤولية ما يحدث لهم ، وهؤلاء يطلق عليهم فئة الضبط الداخلي Internalizers ، بينما الأفراد الذين يدركون أن أسلوب معيشتهم وطريقتهم لا حول لهم ولا قوة فيها ، فهم يعتبرون أنفسهم مخلوقات تتحكم فيها قوى خارجية لا يستطيعون التأثير فيها ، وهؤلاء يطلق عليهم فئة الضبط الخارجي Externalizers (صلاح أبو ناهية ، ١٩٨٩ : ٧).

وقد قدّم " روتر " أربعة متغيرات أساسية في نظريته للتعلم الاجتماعي والتي انبثق منها مفهوم مصدر الضبط الداخلي - الخارجي وهي (المرجع السابق : ١١).

١ - جهد السلوك : وهو إمكانية حدوث سلوك ما ، في موقف ما ، من أجل الحصول على التدعيم والتعزيز .

٢ - التوقع : وهو الاحتمال الذي يضعه الفرد لحدوث تعزيز معين كدالة لسلوك معين يصدر عنه .

٣ - قيمة التعزيز : وهو درجة تفضيل الفرد لحدوث تعزيز معين إذا كانت إمكانية الحدوث لكل البدائل الأخرى متساوية .

٤ - الموقف النفسي : وهو البيئة الداخلية أو الخارجية التي تحفز الفرد - بناء على خبراته وتجاربه السابقة - كي يتعلم كيف يستخلص أعلى مستوى من الإشباع في أنسب مجموعة من الظروف .

وفي إطار نظريته يطرح " روتر " الفرض الأساسي وهو أنه إذا أدرك الفرد التدعيم الذي يصادفه مرتبطاً أو مترتباً على سلوكه فإن قوة أو ضعف احتمال صدور السلوك عنه في المواقف المشابهة فيما بعد يتوقف على ايجابية التدعيم أو سلبية . وعندما يرى الفرد أن

التدعيم الذي يتبع سلوكه خارج عن نطاق تحكمه أو سيطرته ، أو غير متسق مع سلوكه ، فإنه يعزو هذا التدعيم إلى عوامل خارج ذاته ، مثل الحظ أو القدر Fate ، والصدفة أو الأشخاص ذوي التأثير والنفوذ الأقوى Powerfull Others ، أو قد يعزوه إلى عوامل يصعب التنبؤ بها ، وعلى ذلك يحتمل أن يضعف هذا السلوك بمعنى أن احتمال صدوره في المواقف المماثلة في المستقبل يصبح احتمالاً ضعيفاً .

وفي ضوء الإطار السابق نكون أمام نوعين من المواقف التي يتم خلالها إكتساب السلوك أو تعلمه ، فالفرد الذي يدرك العلاقة السببية بين سلوكه والتدعيمات التالية سواء كانت إيجابية أو سلبية ينشأ لديه اعتقاد في الضبط الداخلي ، وبالتالي يعتبر أن " المهارة " Skill لها دور كبير في تعلمه أساليب السلوك المختلفة في أي موقف ، أما الفرد الذي لا يدرك العلاقة السببية بين سلوكه والتدعيمات التالية ، فهو من المعتقدين في الضبط الخارجي ، ولذا يعتبر أن " الصدفة " Chance لها دور كبير في تعلمه أساليب السلوك المختلفة في أي موقف (علاء كفاي ، ١٩٨٢ : ٥) .

ويقدم " روتر وآخرون " (Rotter, et al., 1975) توضيحاً لفئتي الضبط ، حيث يشيرون إلى أنه إذا كان حدوث التعزيز مرتبطاً بالعالم الخارجي ، فمن المنطقي أن يكون ذلك لأسباب مختلفة ونكون حينئذ أمام أربعة من أنواع الضبط الخارجي . أولها يمكن تسميته " الحظ أو الصدفة " ، وهذا يمثل اعتقاداً بأن العالم غير قابل للتنبؤ أو أن التأثيرات الاحتمالية وغير الخاضعة للعقل من وجهة نظر الشخص تعد المسؤولة عن حدوث التعزيزات ، وأما الثاني فهو " القدر " الذي يمثل اعتقاداً لدى الشخص بأنه لا يمكن أن يتدخل أو يغير مسار الأحداث ، لأنها أحداث مقدرة سلفاً . وأما النوع الثالث من الضبط الخارجي فهو تحكم الآخرين الأقوياء ، حيث يكون مصدر ضبط التعزيزات في أيدي أشخاص آخرين أكثر قوة وأكثر تأثيراً من الفرد ، مثل الآباء والرؤساء ... وهو لا يستطيع أن يؤثر فيهم لأنه ضعيف . وأما النوع الرابع للضبط الخارجي ، وهو مرتبط بالنوعين الأول والثاني ، ففيه يرى الشخص أن الحياة معقدة جداً بحيث لا يمكن التنبؤ بأحداثها ، ذلك أن الشخص ذاته تختلط عليه الأمور فلا يفهمها ولا يستطيع التنبؤ بها أو ضبطها (مدوح الكناني ، ١٩٩٠ : ٦١٧) .

أما إذا كان حدوث التعزيز مرتبطاً بأمور داخلية لدى الفرد فسوف تكون التدعيمات

لدى هذا الفرد مرتبطة بأفعاله وقدراته الخاصة وخصائص شخصيته وبصفة عامة بسلوكه، وأن هذه المتغيرات جميعاً تتضافر معاً لتوجيه مسار الأحداث التي يواجهها في حياته، فضلاً عن اعتقاده الراسخ بأنه قادر على ضبط مصيره ومثل هذا الفرد هو من ذوي الضبط الداخلي، ويتميز هؤلاء الأشخاص بنشاطهم الفعال والبارز في مجالات الحياة المختلفة، ذلك أنهم في شغف للحصول على معلومات متباينة عن البيئة التي ينتمون إليها، وهم أقل سرعة في اتخاذ القرارات ولا سيما في الأعمال المتميزة والتي تتطلب مهارات خاصة فضلاً عن توافقهم مع مواقف الضغط ومحاولاتهم الجادة لمساعدة الأفراد في منحهم، وإلى جانب ما سبق يتميز أفراد هذه الفئة بمحاولاتهم الجادة في المحافظة على سلامتهم الصحية والنفسية (Rotter, 19766). إلا أنه في واقع الأمر لا توجد أنماط نقيّة من هاتين الفئتين لمصدر الضبط، فقد يختلف إدراك الفرد لمصدر الضبط من موقف لآخر، كما يختلف من شخص لآخر في نفس الموقف، ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة من أهمها الدافعية ومعززات السلوك ومحددات الدور والموقف (Rotter, 1975)، بمعنى آخر فإن الفروق في مصدر الضبط هي فروق في الدرجة وليست في النوع، فمصدر الضبط الداخلي في مقابل مصدر الضبط الخارجي هما نقطتان على متصل Continuum (يوسف عبد الفتاح، ١٩٩٣).

وتأكيداً لهذا، توصلت الدراسة التي أجراها "وينر وآخرون" (Weiner, et al., 1972) إلى أربعة عوامل تؤثر في مواقف الفرد من حيث مصدر الضبط، وهذه العوامل هي: (١) قدرة الفرد؛ (٢) الجهد الذي يبذله؛ (٣) صعوبة وتعقد الموقف؛ (٤) الحظ أو الصدفة. كما توصلت الدراسة إلى أن الأفراد يختلفون في تقديرهم لأهمية كل من هذه العوامل.

كما أن دور المجتمعات لا يمكن إغفاله في تحديد مصدر الضبط لدى أفراد هذا المجتمع، فالمجتمعات التي تركز على قيم معينة كالإصالة في الشخصية تدفع أفرادها إلى أن يكونوا ذوي مصدر داخلي للضبط، كما أن مركز الضبط الداخلي يزداد ويتدعم لدى الأفراد الذين ينشأون في مجتمعات تعودهم الاستقلال وتشجع فيهم القدرات الفردية (Zoe, 1981).

ومن ناحية أخرى، نالت عملية إتخاذ القرار Decision Making عناية بالغة من كل من علماء النفس والاجتماع والدراسات السلوكية والإدارة الحديثة على مدى سنوات عديدة. ويكاد يتفق هؤلاء العلماء على أن هناك معنى واضحاً لإتخاذ القرار يتمثل في أن هناك عدة بدائل تحتاج إلى المفاضلة بينها وإختيار أنسبها، ومن ثم فعملية المفاضلة هذه هي صلب إتخاذ القرار، وبدونها تنتفي فرصة إتخاذ القرار الرشيد.

وكلمة "قرار" Decision مشتق من أصل لاتيني معناه "البت النهائي" و "الإرادة المحددة" لمتخذ القرار بشأن ما يجب وما لا يجب فعله للوصول بوضع معين إلى نتيجة محددة ونهائية. ومن ثم يكون القرار عبارة عن "مسار فعلي يتخذه المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها، أي لحل المشكلة التي تشغله" (محمد يس وإبراهيم درويش، ١٩٧٥ : ٢٠١).

ويرى "سعود النمر" (١٩٩٠) أن عملية إتخاذ القرار تنطوي على مجموعة من الخصائص التنظيمية والإنسانية والاجتماعية منها أنها: "عملية فكرية، تتطلب من متخذ القرار التحليل والتفكير في إختيار بديل من البدائل المتاحة، فالتفكير السطحي قد لا يشبع القرار قوة وصلابة، حيث لا يكون القرار قد خضع لفترة طويلة من الفحص والإختبار. وأن ما نجده من اختلافات في القرارات، إنما يعود لاختلاف القدرات الفكرية والذهنية لمتخذي القرار. كما أن إتخاذ القرارات من ناحية أخرى عملية استمرارية، فهي تتم بصورة متواصلة، وكل نشاط يقوم به الفرد هو نتيجة لعملية إتخاذ قرار. ومن ناحية ثالثة تنطوي على إجابة لمشكلة ما، وبالتالي لا بد من وجود مشكلة ظاهرة حتى يتسنى إتخاذ قرار بشأنها، فإذا لم تكن هناك مشكلة قائمة فإن القرار لا وجود له في هذه الحالة (سعود النمر، ١٩٩٠ : ٢٧٠).

والقرار عبارة عن التصرف الإنساني في مواجهة موقف معين. كما أنه عملية ديناميكية تعبر عن التفاعل بين عناصر القرار وأهدافه، والقرار ليس متعلقاً بلحظة إتخاذه فحسب، بل هو امتداد للماضي في شكل بيانات ومعلومات، كما أنه تفاعل مع الحاضر في صورة سلوك إرادي ضروري ليعتد النشاط اللازم لمقابلة الموقف (سعيد نصر، ١٩٧٢ : ١٠).

لقد ظهرت تعريفات متبانية ومتنوعة حول معنى إتخاذ القرار (انظر على سبيل المثال لا الحصر: جميل توفيق، ١٩٧٨؛ رفاعي، ١٩٨١؛ سيد الهواري، ١٩٨١؛ عبد الحميد سلام

١٩٨٥ ، شوقي عبد الله ١٩٨٨ ؛ جابر عبد الحميد ، علاء الدين كفا في (١٩٩٠) والمستقرىء للتعريفات المشار إليها ، يتضح له أنها تدور حول ثلاثة معان هي :

١ - إتخاذ القرار هو إصدار حكم معين عما يجب أن يفعله الفرد في موقف ما بعد التمعن في البدائل المختلفة التي يمكن إتباعها .

٢ - إتخاذ القرار هو إختيار بديل معين بعد تقييم بدائل مختلفة على أساس توقعات معينة لمتخذ القرار .

٣ - إنها عملية تتكون من مراحل عدة يتولى فيها متخذ القرار تحديد أهدافه ثم تحديد البدائل الممكنة لتحقيق هذه الأهداف يليها الإختيار النهائي لبديل من هذه البدائل ثم تنفيذه .

* خطوات إتخاذ القرار :

يرى - كل من "نيومان" Newman و "وارين" Warren (١٩٧٧) - أن صناعة القرار الرشيد تتطلب أربع خطوات هي : (١) التشخيص Diagnosis ؛ (٢) البحث Search ؛ (٣) العرض Projection ؛ (٤) الإختيار Choice . وتمهد كل خطوة لما بعدها :
فالتشخيص ضروري من أجل تجنب بداية مضللة ، ومن أجل توضيح الأبعاد الرئيسية للموقف والوقوف على أسبابه الأصلية ، وبهيء التشخيص المسرح للبحث عن البدائل ، والبحث عن البدائل هو أكثر العناصر إبداعية في عملية صناعة القرار ، وهو يحتاج إلى مزيج من الإدراك الواعي والخبرة والحيدة فيمن يقوم به ، ذلك أن من الممكن لبعض العادات والاتجاهات التي يكتسبها الشخص أن تولد حاجزاً نفسياً يعرقل من إبداعه نفسياً أثناء البحث عن البدائل الجديدة أو يؤثر في إنتقائه لهذه البدائل ، وتأتي بعد البحث خطوة العرض ويقصد به الوقوف على النتائج المحتملة لكل بديل ، والتحليل والمقارنة أسلوبان للوصول إلى بديل واحد من بين البدائل المتاحة ، وهو ما يعتبر اللبنة الرئيسية لإتخاذ القرار ، ويلعب التقدير الشخصي دوراً كبيراً في التنبؤ بالنتائج المترتبة على استخدام بديل معين . وهذا ما يجعل إتخاذ القرار عملية مقلقة ومثيرة ، وآخر خطوات صناعة القرار عند كل من "نيومان" و "وارين" (١٩٧٧) هو إختيار طريق العمل .

* البحوث والدراسات السابقة :

تناولت دراسات عديدة في مجالات التربية والإدارة وعلم النفس العلاقة بين إتخاذ القرار ومختلف الأنشطة العقلية المعرفية والدافعية ... وما إلى ذلك ، فأعلن " تايلور " - على سبيل المثال - أن هناك تماثلاً في المراحل بين كل من حل المشكلة Problem Solving وإتخاذ القرار ، والابتكار Creativity فالكل يتضمن عنده نوعاً من التفكير ، وميّز بين الثلاثة على أساس النتائج : فحل المشكلة تفكير للخروج من مأزق ما ، وإتخاذ القرار تفكير لإختيار بديل من بدائل عديدة للعمل ، والابتكارية تفكير منتج للأفكار .

وتقرر معظم البحوث التي استخدمت مقياس " روتر " لمصدر الضبط أنه لا توجد فروق بين الجنسين في الاستجابة على المقياس ، وفي بعض الدراسات التالية التي حاولت أن تكشف أية فروق في نمط العوامل السائدة في مصدر الضبط عند الذكور وعند الإناث فشلت أيضاً في أن تجد فروقاً محددة (على سبيل المثال أنظر دراسة ميريلز (Mirels, 1970) ولكن ظهرت فروق بين الجنسين تمثلت في إرتباط تفضيل الأنشطة المعتمدة على المهارة بالمصدر الداخلي في الضبط ، وارتباط تفضيل الأنشطة المعتمدة على الحظ بالمصدر الخارجي في الضبط ، وذلك عند الذكور ، في حين أنه لم يحدث هذا الارتباط عند الإناث (انظر دراسة شنيدر : (Schneider, 1968) .

ولتحقيق مزيد من الفهم لطبيعة مصدر الضبط وارتباطه بمتغيرات أخرى منها القدرة على إتخاذ القرار ، يعرض الباحثان - في الفقرات التالية - لبعض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت هذين المتغيرين بنحو خاص .

قام يوسف عز الدين صبري (١٩٦٨) بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار ، وعلاقة إتخاذ القرار ببعض سمات الشخصية ، وقد إفترض الباحث وجود علاقة بين مدة إتخاذ القرار وبعض سمات الشخصية كالثقة بالنفس والسيطرة والميل العصابي ، وأجريت الدراسة على عينة من ٨٠ طالباً من طلاب الجامعة منهم ٤٠ من الذكور ، ٤٠ من الإناث ، واستخدم الباحث إختبار إتخاذ القرارات ، ومقياس تطرف الأحكام ، والثقة ، وإختبار الشخصية ، كما استخدم جهازاً للمراقبة للحصول على النتائج ، وأوضحت النتائج أن عملية إتخاذ القرار تأخذ مدة أطول إذا كانت البدائل موضع الاختيار على درجة كبيرة من التشابه ، وأن هناك علاقة إيجابية بين زمن

إتخاذ القرار وكل من الثقة بالنفس والميل العصابي والسيطرة .

وقد أجرى قسم البحوث والتقييم وأنظمة المعلومات بإدارة التربية بولاية ميريلاند الأمريكية (1971) Maryland State Department of Education دراسة تحت عنوان «دراسة لاشتراك طالب برغبته في خمس مجالات إختيارية لصنع القرار بالمدارس الثانوية في ظل الأنظمة التربوية التي تتبعها مدارس ولاية ميريلاند» وكان للدراسة هدفان : الأول، تحليل الدوافع وراء اشتراك طالب برغبته في خمسة مجالات إختيارية تتطلب صنع قرار على مستوى المدرسة الثانوية . الثاني، تحديد ما إذا كان هناك علاقة دالة إحصائياً بين إدراك الطلاب لإشراكهم (أو لاسهامهم) في مجالات نوعية لصنع القرار ، وعدد من المتغيرات ذات الصلة بالسماات الاجتماعية - النفسية لهؤلاء الطلاب . وكانت المجالات الخمسة التالية من مجالات صنع القرار هي موضع الدراسة والاهتمام : (١) مناهج الطلاب ؛ (٢) علاقات الطلاب بالكليات التي سيدرسون بها فيما بعد ؛ (٣) التوجه السياسي للطلاب ؛ (٤) انتظام الطالب في الدراسة وشكاواه ؛ (٥) سجلات الطلبة . وقد خضع للتحليل أيضاً دوافع إحتمال التحسن ، تطوير التعليم وتطوير المدرسة ، القوة الشخصية المرتبطة بالانضباط في المدرسة ، وذلك بالإضافة إلى السماات النفسية - الاجتماعية المميزة لنوع الطالب (جنسه) ، القيم الخلقية ، والاعتراب . وقد تضمنت النتائج ما يلي : (١) طلاب المدرسة الثانوية يرغبون إلى حد ما في الاشتراك في صنع القرار داخل مؤسستهم التربوية ، (٢) لا توجد فروق دالة إحصائياً بين طلاب المدارس الثانوية البيض وغير البيض فيما يتعلق بالرغبة في الاشتراك في مجالات صنع القرار . والنتيجتان السابقتان وإن كانتا مستمدتان من عينة على طلاب بالمرحلة الثانوية إلا أنها تلقي الضوء على العوامل الكامنة وراء عملية إتخاذ القرار .

وتناولت دراسة جيتيريز (Gutierrez, 1982) العلاقة بين مصدر الضبط (داخلي - خارجي) وقبول المخاطرة لدى عينة من طلاب تربويين . وقد أشار " جيتيريز " إلى أن البحوث والدراسات السابقة كانت تركز على دور كل من التوقعات والتدعيم في عملية صنع وإتخاذ القرار ، وأنه لكي نحدد طبيعة العلاقة الارتباطية بين خارجية مصدر الضبط وداخليته ، فإنه يتعين الربط بين إرادة المخاطرة ومصدر الضبط ، وأن نحدد - بالإضافة إلى ذلك دور التعلم الاجتماعي في وجود السماات المميزة للطلاب ذوي التوجه الداخلي أو الخارجي .

وقد تكونت عينة الدراسة من (٤٢) من طلاب يدرسون علم النفس التربوي، وتراوح أعمارهم بين ٢٤ - ٤٠ سنة ، وقد طبق عليهم مقياس التوجه الداخلي - الخارجي للراشدين (إعداد ناويكي - سترايك لاند) وكذلك استبيان " ويزلي " لإرادة المخاطرة، وقد أظهر تحليل النتائج أن كلاً من الذكور والإناث الواثقين بأنفسهم وهم ممن يمكن تعريفهم كطلاب يميلون إلى الإجابة بـ (لا) على البنود الدالة على خارجية مصدر الضبط - كانت درجاتهم الكلية عالية في مقياس مصدر الضبط وذات دلالة إحصائية في حال مقارنتها بدرجاتهم الكلية على استبيان المخاطرة ، بمعنى أنهم كانوا داخلي المصدر أكثر من نظرائهم الذين أجابوا بـ (لا) على معظم بنود استبيان " ويزلي " لإرادة المخاطرة، وقد رأت النتائج أن الأداء الأكاديمي يُعزز - من خلال العوامل الموقفية - الطريقة التي تجعل الطالب ينظر إلى نجاحه أو فشله مستقبلاً كشرط يتوقف على سلوكه .

و درس " تيلر وآخرون " (Tyler, et al., 1989) العمليات المستخدمة من قبل (٢٩٣) من الطلاب الجامعيين الهنود - في دراستهم التي تناولت العمليات التي يُعزى إليها تركيب وبناء معتقدات مصدر الضبط . وذلك للوقوف على النماذج المسهمة في تشكيل مصدر الضبط لديهم ومقارنة هذه العمليات بمثيلاتها المستخدمة في عينة مماثلة من الولايات المتحدة الأمريكية . وقد استخدم في إجراء المقارنة منحى العامل التركيبي Structure-Factor Approach لأنه يسمح بمقارنة النماذج التي تسهم في تشكيل مصدر الضبط في داخل العينة الواحدة التي تنتمي إلى ثقافة واحدة وبين الثقافتين ممثلة في العيتين . وقد اتسقت النتائج التي توصل إليها القائمون بالدراسة مع وجهة النظر القائلة بأن العمليات التي تعزى إليها تشكيل مصدر الضبط تكون ذات أصول فلسفية ، وتعكس الثقافات السائدة والخبرات الحياتية للمفحوصين ، كما أشارت نتائج الدراسة كذلك إلى أن العوامل النفسية والدور النشط للأفراد يكون متضمناً في العمليات التي تشكل مصدر الضبط .

وطبقت الدراسة التي قامت بها " تايلور ، بوبما " (Taylor & Popme, 1990) مقياس تتعلق بالفاعلية الذاتية في صنع القرار مع زملاء مجال دراسي معين، والفعالية الذاتية في اختيار مهنة معينة ، ومصدر الضبط ، والتردد في إختيار المجال، والتفوق في أحد المجالات ، وذلك لفحص العلاقات القائمة بين هذه المتغيرات جميعاً . وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن مقياس الفعالية الذاتية في صنع القرار هو المؤشر الوحيد ذو الدلالة

الإحصائية فيما يتصل بعلاقته بالتفوق في مجال دراسي معين ، في حين لم تكن هناك علاقة بين الفعالية الذاتية في صنع القرار والتردد في إختيار مجال معين ، أو التفوق فيه ، وأخيراً لم تكن هناك فروق ذات دلالة بين الجنسين في متغيرات الدراسة .

وقام كل من "دي برابندر وبون" (De-Brabander, Boone, 1990) في دراستهما عن الفروق بين الجنسين في مصدر الضبط المدرك بتحليل استجابات (٨٧) من الذكور ، (٦) من الإناث من طلبة وطالبات الجامعة على مقياس مصدر الضبط الداخلي - الخارجي لـ "روتر" . وقد وجد الباحثان أن الإناث يظهرن أن مصدر الضبط لديهن خارجي بشكل أكبر من الذكور ، وعلى هذا الأساس ، أعتبرت الدراسة أن مقياس مصدر الضبط الذي وضعه "روتر" ربما لا يقيس إدراك الإناث لمصدر الضبط . وقد أظهرت نتائج تطبيق مقياس مماثل لمقياس "روتر" - هو مقياس أحداث الحياة - أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين استجابات الذكور في هذا المقياس ومقياس "روتر" ، ولم تكن هناك أية علاقة بين المقياسين في استجابات الإناث ، وقد فسر الباحثان ذلك بأن الإناث اللاتي حصلن على درجات أعلى في هذين المقياسين راجع إلى أن استجاباتهن كانت لما يرغبن فيه من إجابات (ردود) تعكس رضاهن وتقبلهن الاجتماعي .

وفحصت الدراسة التي قام بها كل من "سن وفيرما" (Singh & Verma, 1990) الفروق الثقافية في معتقدات الضبط في مجتمعين هنديين ، فحصت بعض نماذج معتقدات مصدر الضبط بين (٢٤٠) من أعضاء جماعتين عرقيتين من وسط الهند هما : جماعة موريا ، جماعة هالبا . وكان المفحوصين يمثلون ثلاث مجموعات عمرية : من ١٢-١٦ سنة ، ١٨-٢٢ سنة ، ٢٤-٢٨ سنة ، وقد اختبر المفحوصين من جماعة "موريا" ممن يقيمون داخلياً في معهد للتدريب الثقافي والذي يزود أعضاءه بأساليب التفاعل الجوهرية بين الذكور والإناث ، في حين لم يكن المفحوصين المختارون من جماعة "هالبا" ممن التحقوا بأي معهد لذات الغرض . وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تفاعل دال إحصائياً بين متغيرات الدراسة من حيث الثقافة ، المجموع العمري ، والجنس (ذكور - إناث) . وكان مصدر الضبط لدى الإناث ، عموماً ، داخلي الوجهة ، وفي حين كانت الإناث في جماعة "موريا" أكثر داخلية من حيث مصدر الضبط مع تقدمهم في العمر الزمني ، أظهرت الإناث في جماعة "هالبا" عكس هذا الإتجاه تماماً .

وقارنت دراسة "لي ، دينجرانك" (Dengerink & Lee, 1992) مصدر الضبط في علاقته بالجنس (ذكور - إناث) ، والجنسية : دراسة عبر ثقافية ، وذلك بين عيتين ، الأولى مكونة من ٦٥ ذكراً ، و٧٧ أنثى من طلبة وطالبات الجامعة الأمريكيين ، ٣٥ ذكراً ، ٧٨ أنثى من طلبة وطالبات الجامعة السويديين . وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الطالبات السويديات خارجيات التوجه بشكل أكبر من الطلاب السويديين والطلاب والطالبات ذوي الجنسية الأمريكية . ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة الأمريكيين والطلبة السويديين في مصدر الضبط . وكانت الفروق طفيفة فيما يتعلق بصلة مصدر الضبط بإدراك أفراد العينة لدور الحكومة في مقابل دور الفرد . ولم يكن مصدر الضبط الداخلي أو الخارجي ذا صلة بالاتجاه نحو دور الجنس .

* وجهة نظر حول البحوث والدراسات السابقة :

- أوضحت دراسة يوسف عز الدين (١٩٦٨) وجود علاقة إيجابية بين زمن إتخاذ القرار والثقة بالنفس . وقد بين الإطار النظري للدراسة أن هناك علاقة بين الثقة بالنفس ومصدر الضبط الداخلي ، وهذا يبرر وجود علاقة بين إتخاذ القرار ومصدر الضبط .
- بينت الدراسة التي أجراها قسم البحوث والتقييم وأنظمة المعلومات بإدارة التربية بولاية ميريلاند (١٩٧١) رغبة طلاب المدرسة الثانوية إلى حد ما في الاشتراك في صنع القرار داخل مؤسساتهم التربوية وذلك يرجع لإحساسهم بالنضج ولأنهم يرون أنه من السهل إتباع القوانين التي اشتركوا في وضعها .
- أوضحت دراسة تايلور Taylor وبوبيا Popma (١٩٩٠) أنه لم تكن هناك علاقة بين الفعالية الذاتية في صنع القرار والتردد في إختيار مجال معين ، أو التفوق فيه .
- أكدت دراسة جيتيريز Gutierrez (١٩٨٢) دور الأداء الأكاديمي - من خلال العوامل الموقفية - في تعزيز الطريقة التي تجعل الطالب ينظر إلى نجاحه أو فشله مستقبلاً كشرط يتوقف على سلوكه .
- أشارت دراسة تيلر Tyler (١٩٨٩) إلى أن العمليات التي تعزى إليها تشكيل مصدر الضبط تعكس الثقافات السائدة والخبرات الحياتية للأفراد . وقد أكدت ذلك دراسة سن وفيرما (Snigh & Verma, 1990) حيث أظهرت النتائج اختلاف مصدر الضبط

لدى الإناث باختلاف الفروق الثقافية في معتقدات الضبط . في حين أشارت نتائج دراسة لي ودينجرانك (Lee & Dengerink, 1990) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة الأمريكيين والطلبة السويديين في مصدر الضبط .

* فروض البحث :

وانطلاقاً من أهداف الدراسة يوظف الباحثان أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة في صياغة فروض الدراسة الراهنة ، فكانت على الوجه التالي :

١ - لا توجد علاقة بين القدرة على إتخاذ القرار ومصدر الضبط (داخلي - خارجي) لدى عينات الدراسة الثلاث .

٢ - لا توجد فروق بين الذكور والإناث في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث .

٣ - لا توجد فروق بين الذكور والإناث في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث .

٤ - لا توجد فروق بين الذكور في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث .

٥ - لا توجد فروق بين الذكور في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث .

٦ - لا توجد فروق بين الإناث في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث .

٧ - لا توجد فروق بين الإناث في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث .

المنهج

١- أدوات البحث :

أ- مقياس الضبط الداخلي - الخارجي لروتر :

Rotter Internal-External Control Scale :

قام "علاء كفاي" (١٩٨٢) بترجمة مقياس مصدر الضبط لروتر إلى اللغة العربية، ويتكون المقياس من ثلاث وعشرين فقرة، كل واحدة منها تتضمن عبارتين، إحداهما تشير إلى الواجهة الداخلية في الضبط، والثانية تشير إلى الواجهة الخارجية في الضبط. وقد أضيف إلى الثلاث وعشرين فقرة ست فقرات دخيلة وضعت حتى لا يكتشف المفحوص هدف المقياس ولتقليل احتمال ظهور الاستعداد لاستجابة معينة.

وقد تم حساب درجة صدق المقياس وثباته في البيئة المصرية فحصل على درجة صدق وثبات مرضيتان. كذلك قام الباحثان الحاليان بحساب درجة ثباته في قطر عن طريق إعادة تطبيق الإختبار على عينة قوامها (٥٠) طالباً وطالبة من جامعة قطر بفواصل زمني قدره أسبوعين وبلغ معامل الارتباط بين الدرجات التي حصل عليها الطلبة والطالبات في التطبيق ٠,٨٢، وبالمثل تم حساب ثبات المقياس في استراليا (*) بنفس الطريقة فكان معامل الثبات ٠,٨٨.

ب- اختبار القدرة على إتخاذ القرار لطلبة المرحلة الثانوية والجامعات "مواقف من الحياة" :
(إعداد : فاطمة محمد حسين ، ١٩٨٩).

يتكون الإختبار في صورته النهائية من أربع وخمسين موقف من المواقف التي تصادف الفرد في حياته اليومية العادية، يلي كل موقف ثلاث قرارات مختلفة، ومجموع عبارات الإختبار تقيس مدى قدرة الطالب أو الطالبة على إتخاذ قرار ما في كل موقف على حدة، شريطة أن يكون الإختيار متفقاً تمام الاتفاق مع السلوك في الموقف إذا كان حقيقياً، أي أن القدرة على إتخاذ قرار ما في موقف ما لا يتعين بالضرورة أن تتضمن الحل الأمثل للموقف أو التصرف الأفضل، وقد أعدت الباحثة مفتاحاً لتصحيح الإختبار بحيث يُعطي للاختيار مدى يتراوح بين ثلاث درجات، درجتان، ودرجة واحدة، فيكون مدى الدرجات هو (١٦٢)، (١٠٨)، (٥٤) على التوالي.

(*) تم تطبيق المقياس في استراليا باللغة العربية حيث يعرف أفراد العينة العربية اللغة العربية فقد قدموا للإقامة في استراليا خلال المرحلتين الاعدادية والثانوية.

وقد استخدم الباحثان الحاليان طريقة إعادة تطبيق الإختبار ، ولذا قاما بتطبيقه على عينة من طلاب وطالبات جامعة قطر (ن = ٥٠) حيث طبق عليهم الإختبار مرتين بفاصل زمني قدرة "أسبوعان" بين التطبيقين الأول والثاني، وعند حساب معامل الارتباط بين الدرجات التي حصل عليها هؤلاء الطلبة في التطبيق الأول، والدرجات التي حصلوا عليها في التطبيق الثاني تبين أن هذا المعامل (٠,٧٣٠) . وبالمثل تم حساب ثبات المقياس في استراليا عن طريق إعادة تطبيق الإختبار فكان معامل الارتباط بين التطبيقين ٨٧,٠٠ .

٢ - عينة البحث :

تتكون العينة من (٣٠٠) طالب وطالبة بالفرقة الثانية بالمرحلة الجامعية بكل من دولة قطر ، جمهورية مصر العربية ، ودولة استراليا (عرب مهاجرون إلى استراليا ومضى على إقامتهم بها من ٥-٧ سنوات) ، وتراوح أعمار أفراد العينة من (١٩-٢١ سنة) ، وقد تم إختيار العينة عشوائياً . وقد شملت عينة كل دولة (٥٠) من الذكور ، و (٥٠) من الإناث ، وكان متوسط أعمار الذكور القطريين هو (٨١, ٢٠) بانحراف معياري (٥١, ١) ، كما كان متوسط أعمار الذكور المصريين هو (١٢, ٢٠) بانحراف معياري قدرة (٩٤, ١) ، وأيضاً كان متوسط أعمار الذكور العرب الذين يقيمون في استراليا هو (٤٣, ٢٠) بانحراف معياري قدره (٨٥, ١) . أما الإناث في دولة قطر فكان متوسط أعمارهن هو (٩, ٢٠) بانحراف معياري قدره (٦٤, ١) ، وإناث مصر كان متوسط أعمارهن هو (٠, ٢٠) بانحراف معياري قدره (٩١, ١) ، أما الإناث العرب اللاتي يقمن في استراليا فكان متوسط أعمارهن هو (٤, ٢٠) بانحراف معياري قدره (٧٥, ١) ، وبحساب الفروق بين المتوسطات الحسابية وفقاً للجنس والجنسية تبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين هذه المجموعات في متغير السن .

النتائج وتفسيرها

التحقق من فروض الدراسة :

أولاً : العلاقة بين القدرة على اتخاذ القرار ومصدر الضبط (داخلي - خارجي) لدى عينات الدراسة :

جدول رقم (١)

العلاقة بين القدرة على اتخاذ القرار ومصدر الضبط
في ثلاث عينات من قطر ومصر وأستراليا

العينة	معامل الارتباط
قطر (ن = ١٠٠)	٠,٠٥
مصر (ن = ١٠٠)	**٠,٣١
أستراليا (ن = ١٠٠)	٠,١٨

** دالة عند مستوى ٠,٠١

يتبين من جدول رقم (١) وجود ارتباط موجب وإن كان غير دال إحصائياً بين القدرة على اتخاذ القرار ومصدر الضبط في كل من عيتي قطر وأستراليا، بينما يوجد ارتباط موجب دال إحصائياً لدى أفراد العينة المصرية .

وتتفق نتيجة جدول رقم (١) جزئياً مع الفرض الأول الذي مؤداه : لا توجد علاقة بين القدرة على اتخاذ القرار ومصدر الضبط (داخلي - خارجي) لدى عينات الدراسة الثلاث .

أما عن مصدر الضبط كمتغير مستقل في علاقته باتخاذ القرار كمتغير تابع لدى عينات قطر ومصر وأستراليا فلقد تم تقسيم العينة في البداية إلى داخلي الوجهة وخارجي الوجهة، وذلك بالنسبة لمصدر الضبط وتم استخدام أسلوب تحليل التباين (الجنس × الجنسية × مصدر الضبط : ٢×٣×٢) وذلك بالنسبة لاتخاذ القرار ، و جدول رقم (٢) يوضح النتيجة .

جدول رقم (٢)

نتائج تحليل التباين لمصدر الضبط في علاقته بالقدرة على اتخاذ القرار
لذكور وإناث ، عينات قطر و مصر و استراليا

النسبة الفائية	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
**٢١,٣٦٠	٢٤٨٤,٣٠٠	١	٢٤٨٤,٣٠٠	الجنس
*٤,٣١٦	٥٠٢,٠٠٨	٢	١٠٠٤,٠١٧	الجنسية
٠,١٢٦	١٤,٦٢٤	١	١٤,٦٢٤	اتخاذ القرار
**٧,٨٧٢	٩١٥,٥٨٨	٢	١٨٣١,١٧٥	الجنس × الجنسية
٠,١١٦	١٣,٤٧٥	١	١٣,٤٧٥	الجنس × اتخاذ القرار
**٥,٧٩٩	٦٧٤,٤٥٩	٢	١٣٤٨,٩١٩	الجنسية × اتخاذ القرار
٠,٤٦٧	٥٤,٢٩٣	٢	١٠٨,٥٨٦	الجنس × الجنسية × اتخاذ القرار

** دالة عند مستوى ٠,٠١

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

يتضح من جدول رقم (٢) أن الفروق دالة إحصائياً في حالة متغيري الجنس والجنسية وفي التفاعل بينهما، بينما لم تكن الفروق دالة إحصائياً بالنسبة لمتغير اتخاذ القرار، وكذلك في حالة التفاعل بين الجنس والجنسية واتخاذ القرار.

ثانياً : الفروق بين الذكور والإناث في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث :
استخدم الباحثان أسلوب تحليل التباين (الجنس × الجنسية : ٢ × ٣) ، وذلك بالنسبة
للقدرة على اتخاذ القرار ، وجدول رقم (٣) يوضح النتيجة .

جدول رقم (٣)
نتائج تحليل التباين للقدرة على اتخاذ القرار
لذكور وإناث عينات قطر ومصر وأستراليا

النسبة الفائية	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
**٢٠,٦٩٦	٢٤٧١,٠٧٠	١	٢٤٧١,٠٧٠	الجنس
*٤,٢٧٦	٥١٠,٥٧٠	٢	١٠٢١,١٤٠	الجنسية
**١٠,٥٧١	١٢٦٢,١٧	٢	٢٥٢٤,٣٤٠	الجنس × الجنسية

** دالة عند مستوى ٠,٠١

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

يتضح من جدول رقم (٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في القدرة على اتخاذ القرار. كذلك يبين نفس الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسيات المختلفة (قطر ومصر وأستراليا) في القدرة على اتخاذ القرار، وبهذا يتضح أن الجنس والجنسية متغيران يؤثران على القدرة على اتخاذ القرار وهذا ما أكدته نتائج التفاعل بينهما.

وبالنسبة للفروق بين الذكور والإناث في كل عينة على حدة فقد تم حساب الفروق بين متوسطات الدرجات التي حصل عليها الذكور، ومتوسطات الدرجات التي حصلت عليها الإناث في القدرة على إتخاذ القرار، ثم التوصل إلى دلالة الفروق كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

مقارنة المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" ومستوى الدلالة
لذكور وإناث عينات قطر و مصر واستراليا في القدرة على اتخاذ القرار

العينه	م	ع	قيمة "ت"
ذكور قطر (ن = ٥٠)	١٣٦,٢٢	١١,٧٨٤	١,٥٤
إناث قطر (ن = ٥٠)	١٣٢,٦٦	١١,٣١٥	
ذكور مصر (ن = ٥٠)	١٣٠,٢٠	١٣,٣٤١	١,٠١-
إناث مصر (ن = ٥٠)	١٣٠,٤٠	٤,٣٥١	
ذكور استراليا (ن = ٥٠)	١٣٨,٢٢	٦,٤٦٣	**١٠,٠٢
إناث استراليا (ن = ٥٠)	١٢٤,٥٤	٧,١٧٨	

** دالة عند مستوى ٠,٠١

يتضح من جدول رقم (٤) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في القدرة على اتخاذ القرار في كل من عيتي قطر ومصر ، بينما وجدت فروق بين الذكور والإناث في عينة استراليا لصالح الذكور حيث زادت متوسطات درجاتهم في مقياس القدرة على اتخاذ القرار عن متوسطات درجات الإناث .

وتتفق نتائج جدول رقم (٤) جزئياً مع الفرض الثاني الذي مؤداه : لا توجد فروق بين الذكور والإناث في القدرة على اتخاذ القرار في العينات الثلاث .

ثالثاً : الفروق بين الذكور والإناث في مصدر الضبط في العينات الثلاث :

استخدم الباحثان أسلوب تحليل التباين (الجنسية × الجنس : ٢×٣) وذلك بالنسبة لمصدر الضبط (داخلي - خارجي) ، و جدول رقم (٥) يوضح النتيجة .

جدول رقم (٥)
نتائج تحليل التباين لمصدر الضبط لدى ذكور
وإناث عينات قطر و مصر و استراليا

النسبة الفائية	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
١,١٧٥	١٤,٠٨٣	١	١٤,٠٨٣	الجنس
** ١٦,٣١٨	١٩٥,٥٨٣	٢	٣٩١,١٦٧	الجنسية
٠,٥٧٨	٦,٩٢٣	٢	١٣,٨٤٧	الجنس × الجنسية

** دالة عند مستوى ٠,٠١

يتضح من جدول رقم (٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) ، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسيات المختلفة في مصدر الضبط ، وهذا يعني أن متغير الجنسية فقط هو الذي يؤثر على مصدر الضبط ، هذا بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية للتفاعل بين الجنس والجنسية .

وتتفق نتائج جدول رقم (٥) مع الفرض الثالث الذي مؤداه : " لا توجد فروق بين الذكور والإناث في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث .

رابعاً : الفروق بين الذكور في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث :

تم حساب الفروق بين عينات الذكور في القدرة على إتخاذ القرار ، وقد وجدت الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ .

ولتحديد دلالة الفروق بين عينات الذكور الثلاث تم حساب قيمة " ت " كما يتضح من

الجدول رقم (٦)

جدول رقم (٦)

قيمة " ت " بين متوسطات الدرجات التي حصل عليها الذكور
في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث

العينه	ع	ع	ع	قيمة ' ت '
قطر	١١,٧٨٤	١٣٦,٢٢	٥٠	*٢,٤٦
مصر	١٣,٣٤١	١٣٠,٠٢	٥٠	١,٠٥
استراليا	٦,٤٦٣	١٣٨,٢٢	٥٠	**٣,٩١

** دالة عند مستوى ٠,٠١

* دالة عند مستوى ٠,٠٥

يتبين من الجدول رقم (٦) تفوق عينة ذكور استراليا في القدرة على إتخاذ القرار، وبحساب قيمة " ت " بين العينات المختلفة وجدت كلها دالة إحصائياً ما عدا الفروق بين عيتي قطر واستراليا فقد كانت غير دالة إحصائياً. وتتفق النتائج السابقة جزئياً مع الفرض الرابع الذي مؤداه : لا توجد فروق بين الذكور في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث.

خامساً : الفروق بين الذكور في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث : تم حساب الفروق بين عينات الذكور في مصدر الضبط وقد وجدت الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ ، ولتحديد دلالة الفروق بين كل عينة وأخرى تم حساب قيمة " ت " كما يتضح من الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧)

قيمة " ت " بين متوسطات الدرجات التي حصل عليها الذكور
في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث

العينه	ع	ع	ع	قيمة 'ت'
قطر	٥٠	٩,٤٨٠	٣,٢٥٩	١,٠١
مصر	٥٠	١٠,٢٢٠	٤,٠٥٧	**٢,٦٨
استراليا	٥٠	٧,٩٠٠	٢,٥٩٧	**٣,٤١

** دالة عند مستوى ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٧) توجه عينة ذكور قطر ومصر في مقياس الضبط نحو الإتجاه الخارجى أكثر من عينة ذكور استراليا ، وبحساب قيمة " ت " بين العينات المختلفة وجدت كلها دالة ماعدا الفرق بين عينة قطر ومصر فقد وجدت غير دالة إحصائياً .

وتتفق النتائج السابقة جزئياً مع الفرض الخامس الذي مؤداه : لا توجد فروق بين الذكور في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث .

سادسا : الفروق بين الإناث في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث :

تم حساب الفروق بين عينات الإناث الثلاث في القدرة على اتخاذ القرار وقد وجدت الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ .

ولتحديد دلالة الفروق بين كل عينة وأخرى ، تم حساب قيمة " ت " كما يتضح من الجدول رقم (٨) .

جدول رقم (٨)

قيمة "ت" بين متوسطات الدرجات التي حصلت عليها الإناث
في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث

العينه	ع	ع	ع	قيمة 'ت'
قطر	٥٠	١٣٢,٦٦٠	١١,٣١٥	١,٠٦
مصر	٥٠	١٣٠,٠٤٠	١٣,٣٥١	**٤,٢٩
استراليا	٥٠	١٢٤,٥٤٠	٧,١٧٨	**٢,٥٧

** دالة عند مستوى ٠,٠١

يتبين من الجدول رقم (٨) تفوق عينة إناث قطر في مقياس القدرة على إتخاذ القرار. وبحساب قيمة "ت" بين العينات الثلاث وجدت كلها دالة إحصائياً ما عدا الفرق بين عينة قطر ومصر فقد كانت غير دالة إحصائياً.

وتتفق النتائج السابقة جزئياً مع الفرض السادس الذي مؤداه : لا توجد فروق بين الإناث في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث.

سابعاً : الفروق بين الإناث في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث :

تم حساب الفروق بين عينات الإناث في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) ، وقد وجدت الفروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ ولتحديد دلالة الفروق بين كل عينة وأخرى تم حساب قيمة "ت" كما يتضح من الجدول رقم (٩) :

جدول رقم (٩)

قيمة " ت " بين متوسطات الدرجات التي حصلت عليها الإناث
في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث

العينه	ع	ع	ع	قيمة ' ت '
قطر	٥٠	٩,٥٢٠	٣,٩١٩	قطر - مصر ٠,٤٧
مصر	٥٠	٩,٨٨٠	٣,٨١٥	قطر - استراليا **٣,٨٢
استراليا	٥٠	٦,٩٠٠	٢,٨٥٩	مصر - استراليا **٤,٤٢

** دالة عند مستوى ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٩) تشابه عينة إناث قطر مع عينة إناث مصر في متوسط الدرجات التي حصلن عليها في مقياس مصدر الضبط (داخلي - خارجي). ويتضح من الدرجة التي حصلن عليها أن إتجاه مصدر الضبط لديهن يميل إلى الإتجاه الخارجي أكثر من عينة إناث استراليا ، وبحساب قيمة " ت " بين العينات المختلفة وجدت كلها دالة إحصائياً ما عدا الفرق بين عينة قطر ومصر فقد وجدت غير دالة إحصائياً.

وتتفق النتائج السابقة جزئياً مع الفرض السابع الذي مؤداه : لا توجد فروق بين الإناث في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث .

* مناقشة نتائج البحث :

- أوضحت نتائج البحث وجود ارتباط موجب بين القدرة على إتخاذ القرار ومصدر الضبط (داخلي - خارجي) لدى عينة مصر ، وهذا يعني أن الأفراد الذين لديهم قدرة عالية على إتخاذ القرار لديهم ثقة كبيرة في قدراتهم الشخصية وفي مهاراتهم التي يعتبرون أنها هي التي تحدد جهودهم . ومع ذلك فالعلاقة بين المفهومين بشكل عام تظل علاقة غير خطية ، لأن بعض مرتفعي القدرة على إتخاذ القرار لا يكونوا بالضرورة المرتفعين في الاعتقاد في الضبط الداخلي، وكذلك فإن بعض منخفضي القدرة على إتخاذ القرار يعتقدون أن سلوكهم هو الذي يحدد ألوان التذعيبات التي ينالونها ، وهذا ما أكدته

نتائج الدراسة الخاصة بمصدر الضبط (داخلي - خارجي) كمتغير مستقل في علاقته بالقدرة على اتخاذ القرار كمتغير تابع، فلقد كان لمتغير الجنس والجنسية فروق دالة إحصائياً بينما لم يكن هناك فروق دالة بالنسبة لاتخاذ القرار.

- بالنسبة للفروق بين الذكور والإناث في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث (قطر - مصر - استراليا) فقد أوضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية فقط بين ذكور وإناث عينة استراليا، وقد ترجع تلك النتيجة إلى قلق الآباء والأمهات المهاجرين من تأثير البنات على وجه الخصوص بالحرية الموجودة في المجتمع الاسترالي مما يجعلهم يحاولون - تقييد حريتهن بشكل مبالغ فيه وعدم إعطائهن فرص كافية لاتخاذ القرارات.

- أما عن الفروق بين الذكور والإناث في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث فقد جاءت النتائج مؤيدة للفرض الثالث الذي يشير إلى عدم وجود فروق بينهم. وقد يرجع ذلك إلى أن كل مجتمع له دور في تحديد مصدر الضبط لدى أبنائه وبناته فمثلاً مركز الضبط الداخلي يزداد ويتدعم لدى الأفراد الذين ينشأون في مجتمعات تعودهم الاستقلال وتشجع فيهم القدرات الفردية، ولا ننسى بالطبع دور الأسرة في هذا المجال، ومن الطبيعي أن يتعرض الذكور والإناث لنفس المتغيرات التي تؤثر على مصدر الضبط، وقد إتفق ما سبق مع نتائج دراسة "تيلر" (١٩٩٠) التي أشارت إلى أن تشكيل مصدر الضبط يعكس الثقافات السائدة والخبرات الحياتية للأفراد.

- بالنسبة للفروق بين الذكور في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث فقد أوضحت النتائج تفوق ذكور عينة استراليا يليها قطر ثم مصر. ولعل تفوق عينة ذكور استراليا يرجع إلى إهتمام المجتمع الغربي عموماً بتنمية سمات شخصية تساعد الأبناء على القدرة على إتخاذ القرار مثل قبول تحمل المخاطرة، الحسم وعدم التردد، وعدم الخوف من الفشل، كما أنها تتيح لهم الفرص في كافة المجالات لممارسة هذا السلوك. ولما كانت عينة البحث قد تم اختيارها على أساس أنها استقرت في استراليا من ٥ - ٧ سنوات، وهذا يعني أنها قد قضت تقريباً المرحلة الاعدادية والثانوية باستراليا فإنه من الطبيعي أن تكون قد تأثرت بأساليب التربية والتعليم التي تزيد من قدرة الفرد على إتخاذ القرار. أما في قطر، فإن أساليب التربية تُعطي الذكور حقاً ومجالاً واسعاً في حرية اتخاذ القرار، فكثيراً

من الشباب يعمل في سن صغيرة، كما أنه يتزوج في سن أصغر من أقرانه سواء في
استراليا أو في مصر .

- أما عن الفروق بين الذكور في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث فقد
أوضحت نتائج الدراسة اتجاه عينة ذكور استراليا إلى الضبط الداخلي أكثر من عينة ذكور
قطر ومصر . ولعل هذا يرجع لطبيعة التربية والظروف والتقاليد في ذلك المجتمع ،
فكلما كان المجتمع مشجعاً على الاستقلال وعاملاً على تنمية القدرات الشخصية كلما قل
تأثير الضبط الخارجي وزاد تأثير الضبط الداخلي .

- بالنسبة للفروق بين الإناث في القدرة على إتخاذ القرار في العينات الثلاث فقد أوضحت
الدراسة تفوق عينة إناث قطر تليها عينة إناث مصر ثم أخيراً عينة استراليا، ولعل تلك
النتيجة قد تبدو غريبة بعض الشيء ، فقد كان من المتوقع أن نشاهد تفوق عينة إناث
استراليا كما تفوقت من قبل عينة ذكور استراليا في القدرة على إتخاذ القرار . ولكن على ما
يبدو فإن هناك فروقاً بين الذكور والإناث في هذا الشأن ، ومن النتائج المثيرة للإنتباه
تفوق عينة إناث قطر في القدرة على إتخاذ القرار رغم أنه قد يبدو للبعض أن أساليب
التربية بالنسبة للبنات في قطر قد تحد من قدرتهن على إتخاذ القرار . ولعل هذه النتيجة
ترجع إلى أن عينة البحث قد تم إختيارها من طالبات الجامعة بالفرقة الثانية حيث تم رسن
من خلال العلم على إتخاذ القرار .

- وعن الفروق بين الإناث في مصدر الضبط (داخلي - خارجي) في العينات الثلاث فقد
بينت نتائج البحث إتجاه عينة إناث استراليا إلى الضبط الداخلي أكثر من عينة إناث قطر
ومصر ، وتتفق تلك النتيجة مع إتجاه عينة ذكور استراليا إلى الضبط الداخلي أيضاً . أما
بالنسبة لإناث قطر ومصر فهما زالت أساليب التربية وطبيعة الحياة الاجتماعية لا تشجع
البنات على الاستقلال .

المراجع

أولاً: المراجع العربية :

١ - جابر عبد الحميد جابر وعلاء الدين كفاي (١٩٨٧) : وجهة الضبط وبعض المتغيرات النفسية المرتبطة به . جامعة قطر ، مركز البحوث التربوية ، المجلد الحادي والعشرون ، دراسة رقم ١١٦ .

٢ - جابر عبد الحميد جابر وعلاء الدين كفاي (١٩٩٠) : معجم علم النفس والطب النفسي . إنجليزي - عربي ، (الجزء الثالث) ، القاهرة : دار النهضة العربية .

٣ - جميل أحمد توفيق (١٩٨٧) : إدارة الأعمال . بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

٤ - سعود بن محمد النمر (١٩٩٠) : السلوك الإداري . الرياض ، جامعة الملك سعود .

٥ - سعيد محمد محمد نصر (١٩٧٢) : التطرف والاعتدال في القرار في ضوء السمات الشخصية للفرد ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر .

٦ - سيد الهواري (١٩٨١) : عناصر الإدارة للمبتدئين وغير التجاريين . القاهرة : مكتبة عين شمس .

٧ - شوقي حسين عبد الله (١٩٨٨) : أصول الإدارة . القاهرة : دار النهضة العربية .

٨ - صلاح الدين أبو ناهية (١٩٨٩) : العلاقة بين الضبط الداخلي والخارجي وبعض أساليب المعاملة الوالدية في الأسرة الفلسطينية بقطاع غزة . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مجلة علم النفس ، العدد العاشر .

٩ - صلاح الدين أبو ناهية (١٩٨٦) : مقياس روتر للضبط الداخلي - الخارجي ، النظرية والمفهوم . القاهرة : دار النهضة العربية .

١٠ - عبد الحميد سلام (١٩٨٥) : دراستان في مجال الإتصال وإتخاذ القرار في الإدارة التعليمية ، قطر : مركز البحوث التربوية ، المجلد السادس عشر .

١١- عبد الفتاح محمد دويدار (١٩٩١) : العوامل المحددة للدافعية الإنجاز في ضوء بعض المتغيرات لدى الموظفين والموظفات في المجتمع المصري (في) بحوث المؤتمر السنوي السابع لعلم النفس في مصر ، الجمعية المصرية للدراسات النفسية .

١٢- علاء الدين كفاقي (١٩٨٢) : مقياس وجهة الضبط . القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية .

١٣- علاء الدين كفاقي (١٩٨٢ - أ) : بعض دراسات حول وجهة الضبط وعدد من المتغيرات النفسية ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الجزء الأول .

١٤- فاروق عبد الفتاح موسى (١٩٨١) : اختبار مركز التحكم للأطفال . كراسة التعليمات ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

١٥- فاطمة محمد حسين (١٩٨٩) دراسة لموضع الضبط والمخاطرة والاعتماد - الاستقلال عن المجال الإدراكي إسهاماً في إتخاذ القرار لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية والجامعية بمدينة المنيا . رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية - جامعة المنيا .

١٦- محمد يس إبراهيم درويش (١٩٧٥) : المشكلة الإدارية وصناعة القرار . القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٧- عماد عبد المنعم الكنانى (١٩٩٠) : علاقة مركز التحكم (الداخلي - الخارجي) في التدعيم ببعض المتغيرات الدافعية (في) بحوث المؤتمر السادس لعلم النفس في مصر ، ج ٢ ، القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات النفسية .

١٨- يوسف عبد الفتاح (١٩٩٣) : مركز التحكم وعلاقته بتقدير الشخصية لدى أطفال المرحلة الابتدائية بدولة الإمارات العربية المتحدة . جامعة قطر ، مجلة مركز البحوث التربوية ، السنة الثانية ، العدد الثالث ، ٢٣٩ - ٢٦٩ .

١٩- يوسف عز الدين صبري (١٩٦٨) : سيكولوجية إتخاذ القرار وعلاقته بسمات الشخصية . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 20 - De-Brabander, B. Boone, C. (1990) : Sex Differences in Perceived Locus of Control. *Journal of Social Psychology* ; Vol. 130 (2), 271-272.
- 21 - Gutierrez, R. (1982) : A Study of the Relation Between Locus of Control and Risk Taking For Graduate Student in Education .
(بدون ناشر) .
- 22 - Herbert S. (1961) : *Administrative Behaviour : A Study of Decision Making Process in Administrative Organization*. New York : The MacMillan Co.
- 23 - Irma H. and Grandell W. (1957) : *Management for Modern Families*, 2nd Ed. New York : Affleton. Century Crofts, Inc.
- 24 - Lee, V. Dengerink, H. A. (1992) : Locus of Control in Relation to Sex and Nationality : A Cross - Cultural Study. *Journal of Cross Cultural Psychology*, Dec Vol. 23 (4), 488-497.
- 25 - Maryland State Department of Education (1971) : *A Study of Desired Student - Involvement in Fine Selected Areas of Decision Making in High Schools in Maryland School Systems*, Baltimore. Dive of Research, Evaluation and Information Systems.
- 26 - Mirelis, H. (1970) : Dimensions of Internal Versus External Control, *Journal of Consulting and Clinical Psychology*, 34, 226-228.
- 27 - Newman W. and Warren E.K. (1977) : *The Process of Management*, 4th ed Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, 266.
- 28 - Rotter J. (1966) : Generalized Expectancies for Internal Versus External Control of Reinforcement. *Psychological Monographs*, Vol 80 (1), No. 609, 1-3.

- 29 - Rotter, J. (1975) : Some Problems and Misconceptions Related to Construct of Internal-External Control of Reinforcement. **Journal of Consulting and Clinical Psychology**. Vol.43. (1), 56-67.
- 30 - Schneider, J. (1968) : Skill Versus Chance Activity Preference and Locus of Control. **Journal of Consulting and Clinical Psychology**, Vol. 32, 333 - 337.
- 31 - Singh, B. - Verma, O. (1990) : Cultural Differences in Locus of Control Beliefs in Two Indian Societies, **Journal of Social Psychology**; Vol. 130 (6), 725 - 729.
- 32 - Taylor, K. Popma, J. (1990) An Examination of the Relationships Among Career Decision - Making, Self-Efficacy, Career Solience, Locus of Control, and Vocational Indecision. **Journal of Vocational Behavior** ; Vol. 37, N. 1, p. 17-31.
- 33 - Tyler, F. Dhawan, N. ; Sinha, Y. (1989) : Cultural Contributions to Constructing Locus of Control Attributions. **Genetic, Social and General Psychology Monographs** ; May Vol. 115 (2), 205 - 220.
- 34 - Wener, B. and Other (1992) : **Perceiving the Causes of Success and Failure**, in Jones E., and Other, N.J., Moristown.
- 35 - Zoe, A. (1981) : Rolorn Locus of Control in South Africa, **the Journal of Social Psychology**, 115, 159 - 168.

Relationship Between Locus of Control And Decision Making Ability : Cross - Cultural Study

Dr. Samiha Karam Tawfik - Dr. Abdulrahman Sayed Solieman

ABSTRACT

This study aims to identify the differences of both "Locus of Control" (Internal - External) and the "Ability of Decision Making" among students (Males-Females) at three different cultures : Qatar, Egypt, and Australia.

The sample consisted of (300) collegiates whoes ages ranged between (19-22 Years) with a mean of 20, 98, S.D \pm (2.97).

The researchers used the following tools :

- 1 - Rotter's Internal-External locus of control scale (Prepared Alaa El Deen Kafafi 1982).
- 2 - The ability of decision making for secondary school and university students "Situations From Life" (Prepared by Fatma Mohamed Hussain, 1989).

Positive correlation was found between the ability of decision making and locus of control among the three samples.

No significant differences was Found between males and females on both scales of decision making and locus of control among students samples from Qatar and Egypt. As for the sample from the Australinan society, significance was found in regard to the ability of decision making.

A Significant differences however was between the three sutdied samples of males students in decision making in the three countries ; with the exception of the comparison between Qatar and Australia samples.

With regard to locus of control ; significant difference was recorded between the three samples, with the exception of Qatar - Egypt comparison.

On the other hand, females sudents of the three samples recorded similar significant scores on both scales of decision making and locus of control ; except for Qatar - Egypt comparison.